Dirasat: *Shari'a and Law Sciences*, Volume 47, No. 2, 2020

Deanship of Scientific Research

Tracing Imam Al-Qastalani in his Book *Lata'if al-Isharat for the Arts of Recitations* on the Amani Imam in his Book *Al-Murshid fi Al-Waqf wa Al-Ibtada'*

Ahmed Marji Alfaleh

Sharia Section, College of Sharia and Law, Jouf University, Kingdom of Saudi Arabia

Received: 1/11/2019
Revised: 26/12/2019
Accepted: 25/2/2020
Published: 1/6/2020

Citation: Alfaleh , A. M. . (2020). Tracing Imam Al-Qastalani in his Book Lata'if al-Isharat for the Arts of Recitations on the Amani Imam in his Book Al-Murshid fi Al-Waqf wa Al-Ibtada'. *Dirasat: Shari'a and Law Sciences*, *47*(2),238- 252. Retrieved from https://dsr.ju.edu.jo/djournals/index.php/Law/article/view/3011

Abstract

This research is concerned with the two Imams al-Amani and al-Qastalani, their books and the approach of each of them in brief. The research focused on Imam al-Qastalani's traces in his book *Subtle Hints of the Arts of Readings* on the Omani Imam in his *Guide to Pausing and Starting Reading Verses of the Holy Quran*. The aim of the research is to collect these traces, and study them in a full comparison with the sayings of other imams in the books of interpretation in general, and the books of endowment and innovation in particular. The research tried to arrive at the terms and method of Imam al-Qastalani in his pursuits, and to know the scientific value of them. The researcher adopted the inductive approach in collecting these traces and the analytical approach in studying and discussing them. The study also mentioned the Quranic texts by which it is inferred and the mention of the verse number and its name. The study reached several results, including: the attention of scholars to tracking and rectifying those who preceded them, and their keenness to discuss and explain issues, Imam Al-Qastalani's keenness on literature in criticism, and the tracking formulas varied in his book, some of which are explicit and clear in tracking, and others are not explicit and indirect. The study confirmed the urgent need to re-investigate the guide book of the Omani Imam, as it identified a number of typographical and scientific errors in it.

Keywords: Traces, Al-Qastalani, Amani, endowment and beginning, guide.

تعقّبات الإمام القسطلاّني في كتابه لطائف الإشارات لفنون القراءات على الإمام العمّاني في كتابه المُرشد في الوقف والابتداء

أحمد مرجي الفالح

جامعة الجوف، السعودية

ملخّص

اعتنى هذا البحث بالحديث عن الإمامين العمّاني والقسطلاني، وعن كتابيهما ومنهج كل منهما فيه بشكل موجز، وركّز على تعقّبات الإمام القسطلاّني في كتابه لطائف الإشارات لفنون القراءات على الإمام العمّاني في كتابه المرشد في الوقف والابتداء، وهدف البحث إلى جمع هذه التعقبات، ودراستها دراسة وافية مقارنة بأقوال الأئمة الآخرين في كتب التفسير بشكل عام، وكتب الوقف والابتداء بشكل خاص، وحاول التوصل إلى مصطلحات ومنهج الإمام القسطلاني في تعقباته، ومعرفة القيمة العلمية لها. اتخذ الباحث المنهج الاستقرائي في جمع هذه التعقبات، والمنهج التحليلي في دراستها ومناقشتها. كما استخدمت الدراسة ذكر النصوص القرآنية التي يُستدل بها وذكر رقم الآية واسم السورة في المتن. وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج ومنها: عناية العلماء بالتعقّبات والاستدراكات على من سبقهم، وحرصهم على مناقشة المسائل وتعليلها، حَرِص الإمام القسطلاّني على الأدب في النّقد، وتنوعت صيغ التعقب في كتابه فبعضها صريحة وواضحة في التعقب، والاخرى غير صريحة وغير مباشرة. أكدت الدراسة الحاجة الماسّة لإعادة تحقيق كتاب المُرشد للإمام العمّاني، فقد وقفت على جملة من الأخطاء الطباعية والعلمية فيه.

الكلمات الدالّة: تعقّبات، القسطلاّني، العمّاني، الوقف والابتداء، المُرشد.

© 2020 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المقدّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى وآله وصحبه أجمعين، أما بعد

فإنّ مِن نافلة القول الحديث عن الجهود التي بذلها عُلماء الأمّة في خدمة كتاب رب البرية، فقد أولوه عنايتهم الكاملة، ووقتهم الثمين؛ ولذا جاءت كتب التفسير والقراءات حافلة بالعديد من الفرائد والنفائس، واشتملت أيضًا على جملة من الأخطاء والأوهام غير المقصودة؛ والتي لا يَسلم منها أحد، وتلك طبيعة بني آدم.

ولهذا اجتهد المفسّرون والقرّاء في تصحيح وتصويب ما ورد في بعض الكتب المتقدمة من أخطاء علمية أو منْهجية، سواء كانت في التفسير أو في علوم القرآن، وكان هدفهم الأعظم إظهار الحق، وتنقية كتب التفسير وعلوم القرآن مما قد يَعتورها من الخطأ والنسيان.

ومن هؤلاء العلماء الذي نذروا أنفسهم لخدمة كتاب الله؛ الإمام المقرئ أبو العبّاس القسطلاّني رحمه الله في كتابه "لطائف الإشارات"، فقد اعتنى بأقوال العلماء السابقين ودرسها، وكان من أولئك على وجه الخصوص الإمام الحسن العمّاني، فقد اعتنى بأقواله وآراءه. ومن طالع كتاب الإمام القسطلاّني يُدرك هذا بشكل واضح وجلي، يقول رحمه الله (2/518-519): "فأسوق إن شاء الله الوقوف الاختيارية مع ما يتعلق بها من المباحث غالبًا، مستوعبًا أكثر ما في كتاب المُرشد لأبي محمد الحسن بن علي بن سعيد العمّاني، مع زيادات من غيره"، وقد وافقه رحمه الله في معظم أقواله، وتعقّبه في بعضها.

وإيمانًا مني بأهمية علم الوقف والابتداء - الذي قال عنه أبو حاتم السجستاني (ت248هـ): "من لم يَعرف الوقف لم يَعْلم القرآن" (لطائف الإشارات، 2/494)، وقال عنه أبو القاسم الهُذلي في الكامل (ت465هـ) (1/132): " فأداء الوقف حِلية التلاوة وتحْلية الدّراية، وزِينة القَارئ، وبلاغة التّالي، وفَهْم المُستمع، وفَخْر للعالم"، - يأتي هذا البحث ليقف على المسائل التي كان للإمام القسطلاّني فيها رأي يخالف رأي الإمام العمّاني في علم الوقف والابتداء؛ ليُسهم بشكل أو بآخر في هذا الفن من علوم القرآن، وقد عنونته بـ" تعقّبات الإمام القسطلاّني (ت923هـ) في كتابه لطائف الإشارات على الإمام العمّاني (ت بعد 465هـ) في كتابه المُرشد في الوقف والابتداء"، سائلًا الله الإعانة والرشاد.

مشكلة البحث:

تتحدد المشكلة في الأسئلة الآتية:

1. ما حجم تعقبات الإمام القسطلاّني في كتابه لطائف الإشارات على الإمام العمّاني في كتابه الوقف والابتداء؟
2. ما منهج الإمام القسطلاّني ومصطلحاته في تعقباته؟
3. ما مدى صحة ووجاهة هذه التعقبات؟

أهمية البحث وأسباب اختياره:

تكمن أهمية البحث وأسباب اختياره في الآتي:

1. تعلّق الموضوع بعلم الوقف والابتداء والذي يُعد من أبرز علوم القرآن.
2. اتصال الموضوع بعَلَمين من أشهر علماء الوقف والابتداء، وكتابيهما من أنفس الكتب في هذا الفن.
3. دراسة التعقبات ومناقشتها تُسهم في تشكيل ملكة التفكير الناقد، وتمكّن من مناقشة الأقوال وموازنتها.
4. إن البحث أصيل، فلم يدرس سابقًا بحسب ما اطّلعت عليه.

حدود البحث:

التعقّبات الواردة في كتاب لطائف الإشارات للإمام القسطلاّني، على كتاب المُرشد في الوقف والابتداء للإمام الحسن العمّاني، والطبعات المعتمدة في البحث سيأتي ذكرها في الدراسات السابقة.

أهداف البحث:

1. بيان مواضع تعقّبات الإمام القسطلاّني (ت923هـ) على الإمام الحسن العمّاني (ت بعد 465هـ).
2. دراسة هذه التعقّبات ومناقشتها.
3. معرفة مصطلحات ومنهج الإمام القسطلاّني في تعقّباته.
4. التوصل إلى القول الراجح في المسائل التي فيها خلاف بين الإمامين القسطلاّني والعمّاني.

حدود البحث:

التعقّبات الواردة في كتاب لطائف الإشارات للإمام القسطلاّني، على كتاب المُرشد في الوقف والابتداء للإمام الحسن العمّاني، والطبعات المعتمدة في البحث سيأتي ذكرها في الدراسات السابقة.

الدراسات السابقة:

من خلال النظر في قواعد البيانات وفهارس المكتبات وشبكة المعلومات، لم أقف على من تناول هذا الموضوع ببحث مستقل، ولعله يجدر بنا ذكر الرسائل والدراسات التي تطرقت لشيء مما يتعلق بهذا البحث، ومنها على سبيل المثال:

- المُرشد في الوقوف على مذاهب القراء السبعة وغيرهم من باقي الأئمة القراء والمفسّرين، وتبيين المختار منها على مذاهب السبعة المتفق على قراءتهم رضي الله عنهم أجمعين لأبي محمد الحسن بن علي بن سعيد العمّاني المتوفى بعد 500هـ من أول الكتاب إلى آخر سورة النساء، دراسة وتحقيق، للباحثة/ هند بنت منصور العبدلي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 1423هـ.
- المُرشد في الوقف والابتداء للإمام أبي محمد الحسن بن علي العماني، من بداية سورة المائدة إلى آخر سورة الناس، دراسة وتحقيق، للباحث/ محمد بن حمود الأزوري، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 1423هـ.
- لطائف الإشارات لفنون القراءات، للإمام أبي العباس أحمد بن محمد القسطلاّني، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1434هـ.
- جهود العُمانيين في علم الوقف والابتداء، د. عبدالله بن سالم الهنائي، من منشورات المؤتمر الدولي الأول: العلوم الشرعية تحديات الواقع وآفاق المستقبل، كلية العلوم الشرعية بسلطنة عُمان، ديسمبر، 2018م.
- تعقّبات صاحب الإتحاف على لطائف الإشارات، جمعًا ودراسة، للأستاذ الدكتور/ أحمد بن حمود الرويثي، مجلة الحكمة، العدد 59، 2019م.
- اختيارات الإمام القسطلاّني في كتابه (لطائف الإشارات وفنون القراءات) من أول الكتاب إلى آخر سورة المائدة، جمعًا ودراسة، للباحثة/ سامية بنت عمرو بوسعيد، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، 1441هـ. وهذه الرسالة نوقشت بتاريخ 2/3/ 1441هـ، وقد كنت في المراحل النهائية من إعداد هذا البحث، ويظهر –والله أعلم- أنه مشروع علمي مقسّم على عدد من طلاب قسم القرآن وعلومه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ولم يتسن لي الاطلاع عليها؛ لأن الباحثة لازالت في مرحلة التصحيح والتعديل بعد المناقشة، وعلى كل حال فالرسالة في الاختيارات بشكل عام، كما أنّها مقتصرة على أول الكتاب فقط.

وغيرها من الرسائل التي اعتنت وأشارت لشيء مما ورد في هذا البحث، وهي كثيرة ويصعب حصرها.

منهج وإجراءات البحث:

اتخذ البحث منهجين رئيسين:

أ. المنهج الاستقرائي من حيث جمع تعقّبات الإمام القسطلاّني في كتابه لطائف الإشارات على الإمام العمّاني في كتاب المُرشد.

ب. والمنهج التحليلي في دراسة ومناقشة هذه التعقّبات.

أما من حيث الإجراءات العملية فهي على النحو الآتي:

- جمع أقوال الإمام العمّاني التي تعقّبه الإمام القسطلاّني فيها.
- دراسة تعقّبات الإمام القسطلاّني على الإمام العمّاني، ومقارنتها بأقوال العلماء، وبيان القول الراجح بدليله إن وجد.
- بيان صحة تعقّب الإمام القسطلاّني على الإمام العمّاني من عدمه.
- ذكر النصوص القرآنية التي يُستدل بها وعزوها إلى موضعها بذكر رقم الآية واسم السورة في المتن.
- في ترتيب الأقوال في كل مسألة، أبدأ بالقول المرجوح ثم الراجح بدليله إن وجد.
- نظرًا لشهرة الأعلام الواردة أسماؤهم في البحث، اقتصرت على ذكر الاسم وسنة الوفاة في المتن؛ تجنبًا للإطالة في البحث، وإخراجه عن مقصده.
- اضطررت لوضع الهوامش في المتن مراعاة لمنهج التوثيق في مجلة دراسات في علوم الشريعة والقانون بالجامعة الأردنية؛ والذي لا يُجيز وضعها أسفل الصفحة، واكتفيت بذكر اسم المؤلف "المشتهر به"، واسم الكتاب، والجزء والصفحة؛ حسب المنهج المعمول به في توثيق الدراسات الشرعية.

خطة البحث:

جعلت الكتابة في هذا البحث في: مقدمة ومبحثين وخاتمة.

المقدمة:

اشتملت على: تمهيد، ومشكلة البحث، وأهميته، وأهدافه، وحدوده، والدراسات السابقة، ومنهجه وإجراءاته، وخطة البحث.

المبحث الأول: الدراسة النظرية، وفيها مطلبان:

المطلب الأول: الإمام القسطلاّني وكتابه لطائف الإشارات.

المطلب الثاني: الإمام العمّاني وكتابه المُرشد.

المطلب الثالث: منهج الإمام القسطلاني في تعقباته.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية لتعقّبات الإمام القسطلاّني على الإمام العمّاني، وفيها تسعة مطالب:

المطلب الأول: تعقّب القسطلاّني على العمّاني في الوقف على (بَلَى) في قوله تعالى: (بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُون).

المطلب الثاني: تعقّب القسطلاّني على العمّاني في الوقف على (الْوَهَّابُ) في قوله تعالى: (رَبَّنَا لا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ).

المطلب الثالث: تعقّب القسطلاّني على العمّاني في الوقف على (عَلاَّمُ الْغُيُوبِ) في قوله تعالى: (أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ وَأَنَّ اللَّهَ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ).

المطلب الرابع: تعقّب القسطلاّني على العمّاني في الوقف على (الْمُهَاجِرِينَ) في قوله تعالى: (والسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنْ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ).

المطلب الخامس: تعقّب القسطلاّني على العمّاني في الوقف على (مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ) في قوله تعالى: (كُلًّا نُمِدُّ هَؤُلاء وَهَؤُلاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا).

المطلب السادس: تعقّب القسطلاّني على العمّاني في الوقف على (تَفْضِيلًا) في قوله تعالى: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنْ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا).

المطلب السابع: تعقّب القسطلاّني على العمّاني في الوقف على (وَمِنْ بَعْدِ صَلاةِ الْعِشَاءِ) في قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنْكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنْ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلاةِ الْعِشَاءِ ثَلاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ).

المطلب الثامن: تعقّب القسطلاّني على العمّاني في الوقف على (كَرِيمٌ) في قوله تعالى: (مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ).

المطلب التاسع: تعقّب القسطلاّني على العمّاني في الوقف على (مَوْلاهُ) في قوله تعالى: (إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ).

الخاتمة: واشتملت على: أهم النتائج والتوصيات.

- **المصادر والمراجع.**

وأسأل الله التوفيق والعون والرشاد.

المبحث الأول: الدراسة النظرية، وفيها مطلبان:

المطلب الأول: الإمام القسطلاّني وكتابه لطائف الإشارات، وفيه:

أولًا: ترجمة موجزة للإمام القسطلاّني:

الإمام العلامة الفقيه المُقرئ المُحدّث النحْوي، شهاب الدّين، أحمد بن محمد بن أبي بكر، أبو العبّاس القسطلاّني المِصري الشّافعي. وقد جاء في مقدمة تحقيق لطائف الإشارات (16/1) قولهم: "فالذي تحرّر من مجموع كلام أهل العلم أنّه منسوب إلى (قَسْطِيلِية): بفتح القاف، وسكون السين، وكسر الطاء، وسكون الياء، ولام مكسورة، وياء خفيفة، كذا ضبطه ياقوت وغيره، وهي كورة بأقصى أفريقيا، تونس الآن".

ولد بمصر سنة إحدى وخمسين وثمان مائة (851هـ)، ونشأ بها، وحفظ القرآن الكريم والشاطبية ونصف الطّيبة الجزرية والوردية في النّحو، أشعريّ المُعتقد، شافعيّ المَذهب.

كان رحمه الله من أزْهد الناس، واشْتُهر بكثرة أسْقامه، وقناعته، وتعفّفه، وحُسن عِشرته، وسَلامة صَدره، وتواضُعه، وعُرف بحُسن أدائه في القرآن والحديث والخطابة، حتى قيل إنّه ليس له نَظير في الوَعظ. (انظر: السخاوي، الضوء اللامع، (103/2-104)، والعيدروس، النور السافر، (ص107)، والغزي، الكواكب السائرة، (128/1-129).

وقد أخذ علومه ومعارفه عن عدد من العلماء في زمانه كشمس الدين السّخاوي (ت902هـ) في الحديث، وأحمد بن أسد الأُسيوطي (ت872هـ)، والسّراج عمر بن قاسم الأنصاري النشّار (ت900) في القراءات، وشهاب الدين العبّادي (ت880هـ)، والشّمس البّامي (ت885هـ) في الفقه، والبُرهان

العجلوني (ت885هـ) في النحو وغيرهم.

وتتلمذ على يديه جماعة من أهل العلم والفضل كبدر الدين الغَزّي (ت984هـ)، وعمر الشّمّاع (ت936هـ)، والمُقرئ المنهاجي (ت915هـ) وغيرهم.

أثنى عليه العلماء ووصفوه بالعلم والحفظ وجودة التأليف، يقول العيدروس (ت1038هـ) في النور السافر (107/1): "وبالجملة فإنّه كان إمامًا حافظًا متقنًا، جليل القدر، حَسن التقرير والتحرير، لطيف الإشارة، بليغ العبارة، حَسن الجَمْع والتّأليف، لطيف الترتيب والترصيف، كان زينة أهل عصره، ونقاوة ذوي دهره، ولا يَقدح فيه تَحامل مُعاصريه عَليه؛ فلا زالت الأكابر على هذا في كل عصر رحمهم الله"، ويقول الغَزّي (ت1061هـ) في الكواكب السائرة (128/1): "الإمام العلاّمة، الحُجة الفَهّامة، الفَقيه النبيه المُقري المُجيد المُسند المُحدث، صاحب المؤلّفات الحَافلة، والفَضائل الكاملة..". ومن أشهر هذه المؤلفات: "لطائف الإشارات لفنون القراءات"، و"الفتح الداني من كنز حرز الأماني"، و"إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري" وهو أشهر كتبه، و"المواهب اللَّدُنيّة بالمنح المحمّدية".

توفّي رحمه الله في شهر الله المُحرم سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة (923هـ) في قول الأكثر، وصُلي عليه بالأزهر عقب صلاة الجمعة، ودفن بمدرسة بدر الدين العيني بجوار منزله في القاهرة..

وللنظر في ترجمته الموسعة رحمه الله تراجع الكتب الآتية: (السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (103/2)، والعيدروس، النور السافر عن أخبار القرن العاشر، (ص107)، والغزي، الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، (128/1)، والقسطلاّني، مقدمة تحقيق لطائف الإشارات، (14/1-56)، وما أذكره في ترجمته بدون عزو؛ فهو بتصرف من مجموع هذه الكتب بلا شك).

ثانيًا: تعريف بكتاب لطائف الإشارات:

يُعد كتاب لطائف الإشارات لفنون القراءات من أنفس الكتب المصنفة في القراءات، فقد جمع فيه مؤلفه خلاصة أراء المتقدمين والمتأخرين، وقد ألّفه بعد أن تجاوز السّتين من عُمره، وأمضى في تأليفه قرابة خمس عشرة سنة، حتى قيل إنّ كتابه هذا من أنضج كتبه على الإطلاق. (مقدمة تحقيق اللطائف، 169/1). يقول القسطلاني رحمه الله عن كتابه: "وعَكَفْت على تأليف هذا الكتاب، مستعينًا بالقوي الوهّاب، ساهرًا في حَنادس الظّلام، منقطعًا عن أكثر الأنام، أجيل فكري فيما دقّقه الأئمة في تصانيفهم، وأمتّع نظري فيما حققوه في تآليفهم؛ فأُلخص مُطوّلها، وأُسهل مُعضلها، وأُفصّل مجملها، وأفتح مغلقها، وأُقيّد مطلقها، وأحل رموزها، وألج مطالبها وكنوزها؛ فأستخرج من الروايات نفائس دُررها، ومن وجوه الأعاريب محاسن غررها، موضحًا غامض المعاني للمُعاني...". (لطائف الإشارات، 169/1).

أما منهجه رحمه الله في كتابه فيمكن تلخيصه في الآتي:

- بدأ المؤلف كتابه بمقدمات كانت كالمدخل للكتاب فتكلم عن موضوعات كثيرة من أهمها: "أئمة القراءات ورواتهم، علم التجويد وما يتعلق به، الوقف والابتداء، وعدّ الآي، والمرسوم، وأحكام الاستعاذة، ومباحث في التكبير، ثم ختمها بالحديث عن آداب التلاوة".
- ثم تكلّم عن مقاصد الكتاب الرئيسة، فتكلم عن الإدغام الكبير والصغير، وأحكام النون الساكنة والتنوين، والمد والقصر، وغيرها.
- ثم شَرَع في الفرش، فابتداء بسورة الفاتحة إلى سورة الناس، وكان يذكر في كل سورة هل هي مكية أو مدنية، ويذكر عدد كلمات السورة وحروفها، ثم يتحدّث عن القراءات فيها وتوجيهها، ثم يعرض لما في السورة من المرسوم، ثم يتبع ذلك الحديث عن آياتها من حيث الوقف والابتداء، ويختم كل سورة بذكر تجزئتها إلى أرباع وأنصاف وأحزاب. (بتصرف: مقدمة اللطائف، 78/1-81).
- قسّم الإمام القسطلاّني الوقف في كتابه إلى خمسة أقسام وهي: الكامل ورمز له (م) وهو عنده ما كان استغناؤه استغناء كليًا كأواخر السور، وما لم يكن كذلك فالتام عنده، والتامّ رمز له (ت)، والكافي ورمز له (ك) وهو ما كان متعلقًا بتاليه من جهة المعنى، والحسن ورمز له (ح) وهو ما كان متعلقًا بتاليه من جهة اللفظ، والناقص ورمز له (ن) وهو ما لا يتم اللفظ به، وقد يُسمى القبيح. (لطائف الإشارات، 494/2).

المطلب الثاني: الإمام العمّاني وكتابه المُرشد، وفيه:

أولًا: ترجمة موجزة للإمام العمّاني:

الإمام المُقرئ المحقّق الحسن بن علي بن سعيد، أبو محمد العمّاني.

والعمّاني: بفتح العَين وتشديد الميم، نسبة إلى عَمّان عاصمة الأردن الحالية، كذا ضبطها الإمام الأَشْمُوني (ت1100هـ) وقيّده في منار الهدى (ص43)، ووافقه الحموي في معجم البلدان (170/4)، وقد أيّد هذا محققو كتاب لطائف الإشارات (519/2)، والدكتورة/ هند العبدلي في تحقيقها للمُرشد (28/1). وجاءت النسبة في نسخة المُرشد الثانية -وهي نسخة جامعة استانبول، والتي نسخت عام 760هـ-، بفتح العين وتشديد الميم (العمّاني) على غلاف النسخة، وهذا القول هو الأقرب، خلافًا لما ذكره الدكتور غانم القدوري في كتابه علم التجويد (ص170)، والدكتور محمد الأزوري في تحقيقه للمُرشد (42/1)، والدكتور عبدالله الهنائي في بحثه جهود العُمانيين في الوقف والابتداء (ص791)؛ حيث قالوا إنّ النسبة تعود إلى سلطنة عُمَان الخليجية، وأحسب أنّهم وهموا، وذلك أنّ الإمام الأَشْموني ضبطها بفتح العين وتشديد الميم، وهو متقدّم وضبطه مقدّم على غيره، ثم

إنّ هذه النسبة جاءت في نسخة جامعة استانبول، والأخذ بهذه القرائن أقوى من غيرها.

ولم تذكر كتب التراجم شيئًا كثيرًا عن نشأته العلمية، وجهوده، وحياته العلمية، وشيوخه وتلاميذه، وغاية ما ذكره ابن الجزري (ت833هـ) عنه في النهاية (85/2): "صاحب الوقف والابتداء، إمام فاضل محقق، له في الوقوف كتابان: أحدهما بياض، والآخر المُرشد وهو أتم منه وأبسط أحسن فيه وأفاد...، وقد كان نزل مصر وذلك بعيد الخمسمائة، ولا أعلم على من قرأ ولا من قرأ عليه، غير أنّ السّخاوي ذكره في فصل الوقف من كتابه جمال القراء".

إلا إنّه رحمه الله ذكر بعض شيوخه في كتابه الأوسط في علم القراءات، وهم الإمام أبو عبدالله محمد بن أحمد اللاّلكائي البَصْري – لم أقف له على سنة وفاة-، والإمام أبو الحسن محمد بن محمد الكارزي البَصْري (ت346هـ) كما جاء في الأوسط (32/1).

وقد أثنى عليه الإمام السجاوندي (ت560هـ) لمّا عدّد المبرّزين في فن الوقف والابتداء في كتابه علل الوقوف (ص103-107)، حيث قال: "وصاحب المُرشد الإمام المُسلّم له في زمانه، الطائع الطبيعة في مبالغة التعبير، الرائع الصنيعة في معاودة التقرير...، كان مبدعًا في كل واد بالذهاب حذر التقصير".

وأما سنة وفاته فقد اختُلف فيها اختلافًا كثيرًا، فابن الجزري في غاية النهاية (223/1) ذكر أنّه نزل مصر بعيد الخمسمائة، وهذا القول فيه نظر، لأنّه رحمه الله خرج من البصرة سنة 392هـ، وكان آنذاك لا يَقلّ عن خمس عشرة سنة، فيُستبعد أن يدخل مصر وهو في عمر 125سنة، وأبعد في القول حاجي خليفة (ت1067هـ) في كشف الظنون (1654/2) حين ذكر إنّ وفاته كانت في حدود سنة 400هـ؛ فقد ذكر رحمه الله في كتاب الأوسط (ص61-62) أنه ألّف الكتاب الأوسط سنة 413هـ، وبالغ في البعد الأستاذ فكري جزّار في كتابه مدخل المؤلفين (1056/2-1057) حين قال إنّه توفي سنة 669هـ

والذي يترجح والله أعلم بأنّه توفي بعد 465هـ؛ جمعًا بين الأقوال، واستئناسًا بتقديم الإمام السجاوندي لأبي نصر العراقي المتوفى سنة 465هـ على الإمام العمّاني عند الحديث عنهما في كتابه علل الوقوف (ص104-105).

وللنظر في ترجمته الموسعة رحمه الله تراجع الكتب الآتية: (السخاوي، جمال القراء، (574/2)، وابن الجزري، غاية النهاية، (223/1)، وكحالة، معجم المؤلفين، (254/3).

ثانيًا: تعريف موجز بكتاب المُرشد:

يُعد كتاب المُرشد للإمام الحسن العمّاني من أعظم الكتب المصنّفة في الوقف والابتداء في القرن الخامس الهجري، فقد جمع فيه مؤلفه ما لم يجمعه غيره في هذا الفنّ، وحاز السبق في إيراد أقوال بعض العلماء المفقودة كتبهم كأبي حاتم السجستاني، يقول العمّاني رحمه الله في المرشد بعد ذكره لكتابه المغني في معرفة الوقوف (1/النص المحقق ص2): "أحببت أن أعقُبه بهذا الكتاب الذي هو أتمّ منه ومن سائر الكتب المعْمولة في هذا العِلم، وأنْ أُورد فيه جميع ما أورده أهل الوقوف متفرقة في كتبهم على اختلاف آرائهم فيها، ووجوه اختياراتهم في تقاسيمها، متقصيًّا لحقائقها، ومبالغًا في شرحها والكشف عن أسرارها...".

ومن هذا المنطلق؛ ولمّا يتمتع به كتاب العمّاني من قيمة عالية في الأوساط العلمية؛ حرص الإمام أبو زكريا الأنصاري (ت926هـ) على اختصار كتاب المُرشد، مع وجود كتب أخرى في الوقف والابتداء، يقول رحمه الله في كتابه المقصد (ص4): "وبعد فهذا مختصر المُرشد في الوقف والابتداء الذي ألّفه العلامة أبو محمد الحسن بن علي بن سعيد العمّاني رحمه الله تعالى، وقد التزم أن يورد فيه جميع ما أورده أهل هذا الفن".

وأما عن منهجه رحمه الله في كتابه، فألخصه بما يأتي:

- يتناول في كتابه جميع ما أورده أهل الوقوف في كتبهم، وينقل الآراء على اختلافها، ويذكر ما ينقله أهل النحو والقراءات.
- ركّز الحديث في الجزء الأول من كتابه عن أقسام الوقف فجعلها ستة أقسام: التام عنده على ضربين: فمَا علت رتبته سمّاه بالتام، وما قصر قليلًا سماه بالحسن، وما كان دونهما فهو الكافي، والصالح والمفهوم قريبان أيضًا، والجائز دونهما في الرتبة. (بتصرف: المرشد بتحقيق العبدلي 14/1-16).
- ثم بدأ في الكلام عن أصول لا بد من معرفتها وجعلها في تسعة أبواب، تتعلق بالوقف على مرسوم الخط، عدا الباب الثامن (باب كلا).
- ومن الملاحظ في كتابه أنّه لم يَتعرض للوقف على (بلى)، (ونعم)، ولم يفردهما بباب مستقل، وإنما جعلهما في ثنايا الكتاب. (بتصرف: المرشد بتحقيق الأزوري 58/1).

المطلب الثالث: منهج الإمام القسطلاّني في تعقّباته:

يمكن بيان منهج القسطلاني رحمه الله في تعقباته في كتابه لطائف الإشارات من خلال أمرين:

أولًا: الصيغ التي استعملها في تعقباته، ويمكن تقسيمها على النحو الآتي:

- **الصيغ الصريحة:** وغالبًا يوردها بعد القول أو الاستدلال المُتعقّب عليه مباشرة، وهي كثيرة جدًا، وسأذكرها مرتبة بحسب كثرة استعماله لها: "وهذا ليس بشيء، وهو غَلط، وهو شاذٌّ لا يصح، وكلاهما لا يصح،، وهو غريب، وهذا غير مَرْضيّ، وهذا منه ليس بصواب، وهو ضعيف، ولا يَنْهضُ دليلًا، والصواب خلافه، وهو خطأ، ولا يُعَوّل عليه، وتوهّم، ولا يُلتفتُ لذلك، وقد استُبْعِد هذا القول". (انظر: لطائف الإشارات على سبيل المثال وإلا فالمواضع كثيرة جدًا: 1934/5، 506/2، 1603/4، 1412/4، 1161/3، 1363/4، 1401/4، 1411/4، 1796/4، 2019/5، 2033/5، 2018/5، 2549/6، 2630/6، 2840/7).
- **الصيغ غير الصريحة:** وهذه في الغالب تتضمن التعقّب على أحد الأقوال أو الأدلة بطريقة غير مباشرة أو غير صريحة، وهي في كتابه أكثر من الصيغ الصريحة، وسأذكرها مرتبة بحسب كثرة استعماله لها: "وتُعُقّب، وتَعَقّبه، وعُورض، ولكن عُورض، وفيه نظر، وفي الاستدلال به نظر، ورُدَّ أو وقد رَدّ أصحابنا هذا الوجه، وبَطَل بذلك قول من قال، وكأنّه حيث لم يكن الشيخ أهلًا، وقد ابتدع قوم، ولا يخفى ما في ذلك، والأقرب المنع، والذي أُثْبِتُه أظهر، وهو أَتمّ، وكأنّه تساهل، والأوجه في نظري، فلا نصّ للمتقدمين فيه، وهذا استدلال جيد، ولكن يَرِدُ عليه". (انظر: لطائف الإشارات على سبيل المثال: 592/2، 1329/4، 1332/4، 3760/8، 1331/4، 553/2، 379/1، 449/2، 503/2، 550/2، 817/2، 1215/3، 1326/4، 1344/4، 1356/4، 1327/4، 3/ 888).

هذه الصيغ التي وقفت عليها في كتابه، وقد حاولت جاهدًا حصرها قدر المستطاع، وإن لم يكن المقصود الحصر بقدر ما هو الاطلاع على حجم التعقبات التي ذكرها القسطلاني رحمه الله.

ثانيًا: المسالك التي سلكها في تعقباته:

سلك الإمام القسطلاّني منهجًا واضحًا في تعقباته على من سبقه، ويمكن بيانه من خلال ما يأتي:

- ردّه لقول من سبقه من الأئمة القراء والمفسّرين، وهو الشائع في كتابه، والغالب أنه لا يبين تعليل هذا التعقّب، ومن ذلك ما ذكره عند قوله تعالى: (قالوا ءامنّا) حيث قال: "وحكى الحافظ أبو العلاء التسهيل بينَ بينَ، وهو ضعيف". (لطائف الإشارات 1411/4).
- في الغالب أنه يكتفي بنقل تعقّب أحد الأئمة على القول المتعقّب عليه، ويُفهم منه أنه يوافقه في تعقّبه، ومن ذلك ما ذكره في مسألة سُنية وقف الفواصل، حيث قال: "لكن تعقّب الجعبريّ في كتابه الاهتداء الاستدلال بهذا الحديث على سُنِّية وقف الفواصل بأنّه لا دلالة فيه على ذلك؛ لأنه إنّما قصد به إعلام الفواصل". (لطائف الإشارات 501/2).
- في بعض الأحيان ينقل تعقّبًا على مسألة من المسائل، ولا يصّرح بمن قال بهذا التعقّب، ومن ذلك ما ذكره عند قول الجعبريّ بأنّ الغَنة لا تختص بمخرج، حيث قال: "لكن قول الجعبريّ: «إن الغُنة صفة للثلاثة ولا تختص بمخرج، بل كُلٌّ راجع إلى مخرجه»، تُعُقّب بأن الحِسّ يشهد بخلافه في الحركة والسكون". (لطائف الإشارات 403/2).
- أحيانًا يوافق القول المتعقّب عليه في جزئية ويخالفه في جزئية أخرى، ومن ذلك قوله: "والذي قرّره العمّاني صحيح؛ لكن باعتبار التأكيد لا باعتبار التأسيس". (لطائف الإشارات 1668/4).
- نادرًا ما ينقل تعقّبًا لأحد الأئمة على قول من الأقوال ويُجيب عليه، ومن ذلك قوله: "واعتراض الزمخشري على هذه القراءة لأجل الجمع بين الساكنَيْن على غير حدِّه، أُجيبَ عنه: بأنّ الكوفيين أجازوه، وهي قراءة متواترة فلا تُدفع باختيار المذاهب". (لطائف الإشارات 3455/8).
- في بعض الأحيان ينقل تعقبات الأئمة على بعض الأقوال مختصرة، وينص على أنه اختصرها، ومن ذلك قوله: "وقال السّمين في الدر: «وفيه بُعد، ولم يقع في القرآن نداء بغير (يا)، حتى يُحمل هذا عليه»، ثم تعقّبه بما يطُول ذكره". (لطائف الإشارات 3571/8).
- ترجيحه لأحد القولين بما يُشعر رده للقول الآخر، ومن ذلك ما ذكره مثلًا في مسألة تقديم الغين على الخاء في أدنى الحلق، حيث قال: "ثالثها: أدنى الحلق، يعني أقربه إلى الفم، وهو للغين ثم الخاء المعجمتين، وهذا هو الظاهر من كلام سيبويه، ونصّ على تقديم الخاء أبو محمد القيرواني، والأظهر الأول". (لطائف الإشارات 395/2).
- توجيهه للأقوال ومحاولته الجمع بينها، ومن ذلك ما ذكره مثلًا في بيان معنى الترنّم بالقرآن، حيث قال: "ويمكن الجمع بين أكثر التأويلات المذكورة: وهو أنه يحسّن به صوته جاهرًا به، مُترنمًا على طريق التحزّن، مستغنيًا به عن الأخبار طالبًا به غنى النفس، راجيًا به عن اليد". (لطائف الإشارات 444/2).

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية لتعقّبات الإمام القسطلاّني على الإمام العمّاني:

تمهيد:

في هذا الجزء من البحث سأعرض للتعقّبات الواردة في لطائف الإشارات للإمام القسطلاّني، على كتاب المُرشد في الوقف والابتداء للإمام العمّاني، مرتبة حسب ورودها في المصحف، وهذه التعقّبات هي على النحو الآتي:

المطلب الأول: تعقّب القسطلاّني على العمّاني في الوقف على (بَلَى) في قوله تعالى: (بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُون). [البقرة:80].

قال العمّاني (231/1): "فالوقف على (بَلَى) في الآيتين غلطٌ، ومن أجازه فقد أخطأ؛ لأنّ (بَلَى) وإنْ كان جوابًا للجَحْد الذي قبله، فهو إيجابٌ لما بعده، فلا يُفصل بينه وبين الشي الذي يوجبه" انتهى.

يعني هذه الآية، والآية التي بعدها بقليل وهي قوله تعالى: (بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ) [البقرة:112].

تعقّب القسطلاّني (1668/4): "قال القسطلاّني: «وتُعقّب بأنّ (بَلَى) يجوز أن يكون الموصول بعدها مبتدأ، والتقدير: يدخُلُها من كسب سيئة، ويدخُلُها من أسلم، فيكون الوقف على (بَلَى) كافيًا؛ لأنه إنما يتعلّق بما قبله في المعنى دون اللفظ، وقد هدم جميع ما قاله هنا بما ذكره في القيامة، فإنّه حكى عن أبي حاتم أنه قال: الوقف على (بَلَى) تامّ عندي، فيقول بلى نجمعها قادرين، ونُصبت (قَادِرِينَ) [القيامة:4] على الحال، ثم قال العمّاني: (هذا كلام أبي حاتم ورأيه)، ثم قال: (والوقف على (بَلَى) جيد كما قال، لكنه لا يمتنعُ جواز الوقف على (عِظَامَهُ) ويُبتدأ (بَلَى قَادِرِينَ) على أنه إثبات لقدرته على ما استبعدوه من البعث والنشور، كأنّه قال: بلى نقدر على تسوية خلقه في الدنيا وبعثه في الآخرة)، ثم قال: (والوقف على (بَلَى) هنا أحسن كما قال أبو حاتم). فأين هذا من كلامه هنا؟ والظاهر أنه نَسِيَ» انتهى. والذي قرّره العمّاني صحيح؛ لكنْ باعتبار التأكيد، لا باعتبار التأسيس، وتغليط المتعقّب له إنّما هو باعتبار تغليطه هو وتخطئته لمَن ترك ما لا يجب أن يُؤتى به، وهو التأكيد؛ لأنّ الكلام قد انتظم وحصلت فائدته مع قطع النظر عن التأكيد والله أعلم".

دراسة التعقّب:

وردت كلمة (بَلَى) في القرآن في اثنين وعشرين موضعًا، في ست عشرة سورة، قال ابن الجزري في التمهيد (ص187): "قال الكوفيون: أصل (بَلَى) بل زيدت عليها الألف، دلالة على أنّ السكوت عليها ممكن، وأنّها لا تَعطف ما بعدها على ما قبلها، كما تَعطف بل، فبَلْ دالة على الجَحْد، والألف المزيدة التي تكتب ياء دالة على الإيجاب لما بعدها، وهي ألف التأنيث، ولذلك أمالتها العرب والقراء"، وقال الأَشْمُوني في منار الهدى (67/1): "وهي حرف يصيّر الكلام المنفي مثبتًا بعد أن كان منفيًا عكس نعم؛ فإنها تقرر الكلام الذي قبلها مطلقًا سواء كان نفيًا أو إثباتًا على مقتضى اللغة".

وقد اختلف أهل العلم في حكم الوقف على (بَلَى) في القرآن الكريم، فمنهم من أجاز الوقف عليها مطلقًا وهذا مذهب نافع بن أبي نُعيم وغيره، ومنهم من منعه مطلقًا قال ابن الجزري في التمهيد (ص189): "وهذا غريب لا نعرفه، وهو ضعيف؛ لأنّ الاستفهام متعلّق بما هو جواب له كجواب الشرط ونحوه"، ومنهم من فصّل القول فيها، وجعل الوقف في بعضها جائز، وفي البعض الآخر منها ممنوع. وقد أطال الحديث فيها الشيخ محمود الحصري في كتابه معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء فليراجع، (ص105).

أما بالنّسبة لهذه الآية، والتي نحن بصدد الحديث عنها، فقد اختلف أهل العلم فيها على قولين: الأول: عدم جواز الوقف عليها وهو اختيار العمّاني في المرشد (824/2)، وأيده الأَشْمُوني في منار الهدى (67/1)، وحُجتهم في هذا أن (بَلَى) وما بعدها جواب للنفي السابق قبلهما، فلا يُفصَل بينه وبين الشي الذي يوجبه.

الآخر: جواز الوقف عليها وهو اختيار الأكثر كما صرّح به الحُصري في معالم الاهتداء (ص105)؛ كالنّحاس في القطع والائتناف (67/1)، وأبي عمرو الداني في المكتفى (23/1)، ومكّي في شرح كلا وبلى ونعم (ص81)، وزكريا الأنصاري في المقصد (15/1)، والقسطلاّني في اللطائف (1668/4)، وحُجّتهم في هذا أن (بَلَى) جوابٌ لما قبلها غير متعلقة بما بعدها.

والراجح والله أعلم القول بجواز الوقف؛ لأنّه قول الأكثر، ولاكتمال المعنى عند الوقف عليها، فـ (بَلَى) في هذه الآية رد لكلام الكفار حين قالوا لن تمسّنا النار، فقال الله تعالى: بلى تمسّكم النار، فالنفي إذا قُصد إثباته أجيب ببلى، قال الطبري (281/2): "وأصلها "بل" التي هي رجوع عن الجحد المحض في قولك: "ما قام عمرو بل زيد". فزيد فيها "الياء" ليصلح عليها الوقوف، إذ كانت "بل" لا يصلح عليها الوقوف"، وقال السخاوي في جمال القراء (ص696-697): "والوقف عليها إذا لم يتصل بقسم جائز، إما تام وإما كاف، واتصالها بالقسم في أربعة مواضع: (قَالُوا بلى وَرَبِّنَا) في الأنعام، والأحقاف، و(قُلْ بَلى وَرَبِّيْ) في سبأ، والتغابن، فالوقف في هذه المواضع على القسم عند أصحاب الوقف، ويوقف عليها فيما سوى ذلك، وهي ثمانية عشر موضعًا"، وقال الشيخ علي النحّاس في رسالته في الوقف على كلا (ص14): "قلت: ولا يضُر فصْل (بلى) من الشّرط؛ لأنّ المقصود بها إثبات عكس المنفي قبلها وهو قولهم (لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلاَّ أَيَّامًا مَعْدُودَةً) فقال (بلى) أي (تمسّكم النار) فهي إثبات بعد نفي، وذلك يرجّح قول الداني بالوقوف عليها، والله أعلم". وبهذا يظهر صحة تعقّب القسطلاّني على العمّاني.

المطلب الثاني: تعقّب القسطلاّني على العمّاني في الوقف على (الْوَهَّابُ) في قوله تعالى: (رَبَّنَا لا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ) [آل عمران:8].

قال العمّاني (428/2): "(الْوَهَّابُ) تام وإن كان ما بعده من كلام القوم وهو داخل في جملة الحكاية عنهم؛ غير أنه رأس آية، وطول الكلام

يُسوّغه".

تعقّب القسطلاّني (1796/4): "والذي يظهر لي أنه ليس بتامّ؛ لأن التالي من مقال الراسخين، واحتجاج العمّاني لتمامه بكونه فاصلة مع طول الكلام، مع قوله: إنّ ما بعده من كلامهم، وداخلٌ في جملة الحكاية عنهم لا يَنهَضُ دليلًا، وغايته أن يكون (ك)؛ لتعلّق لاحقه به، فافهم".

دراسة التعقّب:

وافق الإمام العمّاني في ما ذهب إليه من أنّ الوقف في قوله تعالى: (الْوَهَّابُ) تام؛ أكثر العلماء، كابن الأنباري في الإيضاح (568/2)، والنحّاس في القطع والائتناف (ص127)، والداني في المكتفى (ص38)، وزكريا الأنصاري في المقصد (ص22)، والأَشْمُوني في منار الهدى (111/1)، مستدلّين لذلك بكونه فاصلة مع طول الكلام، قال الأَشْمُوني: "(الْوَهَّابُ) (تام) وإنْ كان ما بعده من الحكاية داخلًا في جملة الكلام المحكى؛ لأنَّه رأس آية وطال الكلام".

وخالفهم في هذا الإمام القسطلاّني، وذهب إلى القول بأنّ الوقف في قوله تعالى: (الْوَهَّابُ) كاف، معللًا لذلك بتعلق لاحقها بها، يقول القاسمي (ت1332ه) في محاسن التأويل (268/2): " (رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لا رَيْبَ فِيهِ إِنَّ اللَّهَ لا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ) وهذا من تتمة كلام الراسخين في العِلم؛ وذلك لأنّهم لمّا طلبوا من الله تعالى أن يَصونهم عن الزيغ، وأنْ يَخصهم بالهداية والرحمة، فكأنّهم قالوا: ليس الغرض من هذا السؤال ما يتعلق بمصالح الدنيا، فإنها منقضية منقرضة. وإنما الغرض الأعظم منه، ما يتعلق بالأخرة".

والذي يظهر من كلام العُلماء اتفاقهم على أنّ الآية التي بعدها متعلّقة بها، ويبقى السؤال: أيُّهما يُقدم في تحديد نوع الوقف في الآية، الفصل وطول الكلام، أم تعلّق الآية بما بعدها؟، فالذين قالوا إنّه تام قدّموا الفصْل وطول الكلام، والإمام القسطلاّني قدّم تعلّق الآية بما بعدها فرأى أنّه كاف، وهو أقرب للصّواب، يقول الدكتور عبدالقيّوم السندي في المنتقى (ص27): "الوقف الكافي: هو الوقف على ما تمّ معناه، وتعلّق بما بعده معنىً لا لفظًا"، أما الوقف التّام فهو الذي ليس له تعلّق بما بعده لا لفظًا ولا معنى، وإن تجوّز المتقدمون في تسميته بالكافي والحسن والجائز. (معجم المصطلحات للدوسري ص112). وبهذا يظهر صحة تعقّب القسطلاّني على العمّاني.

المطلب الثالث: تعقّب القسطلاّني على العمّاني في الوقف على (عَلاَّمُ الْغُيُوبِ) في قوله تعالى: (أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ وَأَنَّ اللَّهَ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ) [التوبة:78].

قال العمّاني (199/1): "**(عَلاَّمُ الْغُيُوبِ)** هو عندي حسن".

تعقّب القسطلاّني (2355/5):"**(عَلاَّمُ الْغُيُوبِ)** ت، وهو عند العمّاني حسن، وهو الكافي في اصطلاحنا، فالكافي على أنّ التالي بدل من الضمير في (سِرَّهُمْ) المنصوب بـ (يَعْلَمُ)، والتمامُ على تقدير: هم، أي: هم الذين هم، لانفصاله من السابق".

دراسة التعقّب:

ذهب العمّاني إلى القول بأنّ الوقف في قوله تعالى **(عَلاَّمُ الْغُيُوبِ)** حسن؛ مستدلًا بأن الآية التي تليها بدل من الضمير في (سِرَّهُمْ) ؛ فتكون الآية متعلقة بلاحقتها. وقد مرّ بنا سابقًا أنّ الحسن عند العمّاني يقارب التمام، وذلك أنّ التام عنده على ضربين، فما عَلَت رُتبته سمّاه بالتام، وما قصُر قليلًا سمّاه الحسن.

وخالف في هذا ما عليه عامة العلماء كأبي عمرو الدّاني في المكتفى (ص88)، وزكريا الأنصاري في المقصد (ص42)، والقسطلاّني في اللطائف (2355/5)؛ حيث ذهبوا إلى القول بأنّ الوقف تام، مستدلين بانفصال الآية عن لاحقتها.

وقال الأَشْمُوني في منار الهدى (264/1): **"(عَلاَّمُ الْغُيُوبِ)** (كاف) إنْ جُعل (الَّذِينَ) خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ خبره (سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ)، وليس بوقف إنْ جُعل بدلًا من الضمير في نجواهم".

والذي يظهر والله أعلم رجحان القول بأنّ الوقف تام، وذلك لاستغناء الآية عما بعدها لفظًا ومعنى، يقول محمود صافي (ت1376ه) في الجدول (401/10): "(الَّذِينَ) اسم موصول مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ، (يَلْمِزُونَ) مضارع مرفوع، والواو فاعل (الْمُطَّوِّعِينَ) مفعول به منصوب وعلامة النصب الياء (مِنْ الْمُؤْمِنِينَ) جارّ ومجرور"، وبهذا يظهر صحة تعقّب القسطلاّني على العمّاني.

المطلب الرابع: تعقّب القسطلاّني على العمّاني في الوقف على (الْمُهَاجِرِينَ) في قوله تعالى: (وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنْ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ) [التوبة:100].

قال العمّاني (202/1): " قول من قال: الوقف عند **(الْمُهَاجِرِينَ)** على قراءة من رفع (وَالأَنصَارِ) قول فاسد؛ لأنّ الأنصار إذا رُفع كان معطوفًا على (وَالسَّابِقُونَ) وإذا خُفض كان معطوفًا على **(الْمُهَاجِرِينَ)**، فكمَا أنّه لا يجوز الوقف على ما دونه إذا كان مجرورًا ليصح الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، فكذلك لا ينبغي أن يحسن الوقف على ما دونه في حال الرفع؛ لأنه يكون فصلًا بين المعطوف والمعطوف عليه، والوقف الصالح عند قوله (وَرَضُوا عَنْهُ) وأصْلح منه (خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا) ".

تعقّب القسطلاّني (2356/5):" **(الْمُهَاجِرِينَ)** ن: على قراءة (وَالأَنصَارِ) بالخفض عطفًا على **(الْمُهَاجِرِينَ)**، وعلى قراءة الرفع أيضًا عطفًا على (وَالسَّابِقُونَ)؛ للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، ك: على رفعه مبتدأ خبره (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ) كما تقدّم عند الاختلاف في قراءة الآية، وهو استدراك

يردُّ على العمّاني حيث قال: «إنّ قول من قال: الوقف عند **(الْمُهَاجِرِينَ)** على قراءة من رفع (وَالأَنصَارِ) قول فاسد؛ لأنّ (وَالأَنصَارِ) إذا رُفع كان معطوفًا على (وَالسَّابِقُونَ)» فحَصَر الرفع فيه، وقد خرّجه غيره وهو العلاّمة أبو العبّاس السّمين على الابتداء والخبر، فاعْلم".

دراسة التعقّب:

اختلفت القراءة في قوله تعالى: (وَالأَنصَارِ)، فقرأ يعقوب برفع الراء، وقرأ الباقون بجرّها. (انظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، (ص306)، والقاضي، البدور الزاهرة، (ص139).

ثمّ اختلفوا في إعراب قراءة (وَالأَنصَارِ) بالرفع، على قولين: الأول: أنّ الرفع عائد على أن (وَالأَنصَارِ) مبتدأ وخبره (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ)، أو أن تكون معطوفة على (وَالسَّابِقُونَ)؛ وبه قال السّمين الحلبي (ت756ه) في الدر المصون (110/6)، والقسطلاّني في اللطائف (2356/5)، والدّمياطي الشهير بالبنا (ت1117ه) في الاتحاف (ص306) وغيرهم.

الآخر: أنّ الرفع محصور بكون (وَالأَنصَارِ) معطوفة على (وَالسَّابِقُونَ)؛ وبه قال جمهور النحْويين والمفسّرين كالأخفش (ت215ه) في معاني القرآن (364/1)، والطبري (ت310ه) في تفسيره (439/14) والزجّاج (ت311ه) في المعاني (466/2)، والعمّاني في المرشد (202/1)، والبيضاوي (ت685ه) في تفسيره (95/3) وغيرهم، قال أبو حيان (ت745ه) في البحر المحيط (495/5) في رد قول من قال بغير العطف: "والظاهر أنّ (وَالسَّابِقُونَ) مبتدأ و(رَضِيَ اللَّهُ) الخبر، وجوّزوا في الخبر أن يكون (الأَوَّلُونَ) أي: هم (الْمُهَاجِرِينَ). وجوّزوا في قوله: (وَالسَّابِقُونَ)أن يكون معطوفًا على قوله: من يؤمن أي: ومنهم السابقون. وجوّزوا في (وَالأَنصَارِ) أن يكون مبتدأ، وفي قراءة الرفع خبره (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ).....؛ وهذه أعاريب متكلّفة لا تناسب إعْراب القرآن".

والذي يظهر والله أعلم صحة قول من قال إنّ الرفع في (والأنصار) محصور بكونها معطوفة على (وَالسَّابِقُونَ)، وذلك لأنّه قول أكثر النحويين والمفسّرين، وتجنبًا للتكلّف في الإعراب الذي لا يتناسب مع معنى الآية كما قال أبو حيان، فكلمة (والأنصار) مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بما سبقها فهي إمّا أن تكون معطوفة على (المهاجرين) كما في قراءة الجر، أو أن تكون معطوفة على (والسابقون) كما في قراءة الرفع، وبهذا يظهر عدم صحة تعقّب القسطلاّني على العمّاني.

المطلب الخامس: تعقّب القسطلاّني على العمّاني في الوقف على (مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ) في قوله تعالى: (كُلًّا نُمِدُّ هَؤُلاء وَهَؤُلاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا) [الإسراء:20].

قال العمّاني (340/2): "وقال قوم: الوقف: (كُلًّا نُمِدُّ هَؤُلاء وَهَؤُلاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ) هو أجودها تام لا خلاف فيه؛ لأنّ المعنى: كلًّا نُمده من عطائنا، فما لم تذكر (مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ) لم تَظهر الفائدة".

تعقّب القسطلاّني (2732/6-2733):"ويوقف على (مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ) وهو ك؛ وفاقًا للداني، ت؛ وفاقًا للعمّاني مدعيًّا عدم الخلاف، معللًا بأنّ المعنى: كلا نمدّ من عطائنا، فما لم يذكر لم تظهر الفائدة. انتهى. فـ(مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ) متعلق بـ(نُمِدُّ)".

دراسة التعقّب:

اختلف أهل العلم في نوع الوقف على قوله تعالى: (مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ) على قولين:

الأول: إنّ الوقف كاف، وبه قال أبو حاتم السجستاني والنحّاس في القطع والائتناف (ص375)، والداني في المكتفى (ص120)، والسجاوندي في الوقف والابتداء (ص262)، والقسطلاّني في اللطائف (2732/6)، والأَشْمُوني في منار الهدى (349/1) وغيرهم، واستدلوا بتعلقها بما بعدها.

الآخر: إنّ الوقف تام، وبه قال ابن الأنباري في الإيضاح (753/2)، والعمّاني في المرشد (340/2)، والأنصاري في المقصد (ص53) وغيرهم، وهو الأقرب للصواب، وذلك لتعلّق قوله تعالى: (مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ) بقوله تعالى: (نُمِدُّ)، فالمعنى مكتمل في حال الوقف عليها، ولا تعلّق لها بما بعدها، يقول البيضاوي (ت791ه) في الأنوار (251/3): "(مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ) من معطاه متعلق ب نُمِدُّ"، ويقول أبو السعود (ت951ه) في الإرشاد (165/5): "أي من معطاه الواسعِ الذي لا تناهيَ له متعلقٌ بنُمد". وبهذا يظهر عدم صحة تعقّب القسطلاّني على العمّاني. وأمّا ادعاء العمّاني الاتفاق على القول بأنّ الوقف في الآية تام فليس بصحيح؛ كما اتضح في الخلاف الذي ذُكر آنفًا؛ بل إنّ الأكثر على القول بأنّه كاف.

المطلب السادس: تعقّب القسطلاّني على العمّاني في الوقف على (تَفْضِيلًا) في قوله تعالى: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنْ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا) [الإسراء:70]

قال العمّاني (345/2-346): " (تَفْضِيلًا) هو تام إن نُصبت (يَوْمَ نَدْعُوا) بإضمار فعل تقديره اذكروا أو احذروا، كأنه قال اذكروا يوم ندعوا أو احذروا يوم ندعوا، وقد أجازه قوم، وإن نصبته على تقدير (يُعِيدَكُمْ) الذي فطركم يوم ندعو كان الوقف على ما دونه كافيًا، ولا يكون تامًا لتعلقه بما قبله، ويكون كافيًا لبعد ما بين الكلامين. وهذا الوجه ذكره الزجاج، والأحسن في العبارة عندي أن يقال: هو بدل من قوله (يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ) وهو ينتصب بقوله (يُعِيدَكُمْ) ولا شك أن الزجاج رحمه الله أراد هذا؛ ولكن اقتصر على ذكر العامل في الأصل، والوجه الأول أشهر، والقائلون به أكثر، وهو أن يكون منتصبًا بفعل مضمر تقديره: احذروا يوم ندعوا، أو اذكروا يوم ندعوا؛ لأنّ الكلام بين الحرف الأول وبين هذا الثاني الذي يكون

بدلًا منه قد طال، والإظهار أحسن في مثل هذا الموضع والله أعلم".

تعقّب القسطلاّني (2735/6):" (تَفْضِيلًا) ت: على تقدير: اذكروا، أو احذروا يوم ندعو، ن: على تقدير: يعيدكم الذي فَطركم، وهو منسوب للزجاج، لكن قال العمّاني: "والأحسن في العبارة...إلخ".

دراسة التعقّب:

اتفق أهل العلم على أنّ الوقف على قوله تعالى: (تَفْضِيلًا) تام إن نُصبت (يَوْمَ نَدْعُوا) بإضمار فعل تقديره اذكروا أو احذروا، وبه قال النّحاس في القطع (379-380)، والعمّاني في المرشد (345/2)، والقسطلاّني في اللطائف (2735/6)، والأنصاري في المقصد (ص53)، والأَشْمُوني في منار الهدى (354/1)، واختلفوا في نوع الوقف في حال نُصبت (يَوْمَ نَدْعُوا) بغير المُضمر على قولين:

الأول: إنّ الوقف ناقص على تقدير (يُعِيدَكُمْ) الذي فطركم يوم ندعو، وبه قال القسطلاّني.

الآخر: إنّ الوقف كاف على تقدير (يُعِيدَكُمْ) الذي فَطركم يوم نَدعو، قاله النّحاس والعمّاني والأنصاري، وهذا التقدير منسوب إلى الزجاج في المعاني (252/3)، وذهب العمّاني إلى أنّ الأحسن أنْ يُقال إنّه بدل من قوله تعالى: (يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ) وهو ينتصب بقوله (يُعِيدَكُمْ).

والذي يظهر والله أعلم أنّ الوقف على قوله تعالى: (تَفْضِيلًا) وقف تام لأنّه قول الأكثر، ولا يصار إلى القول بأنه وقف كاف؛ لعدم تعلقه بما بعده؛ ولأنّ التقدير الذي بُني عليه غير صحيح عند عامة المفسرين واللغويين؛ كالنحّاس في إعراب القرآن (279/2)، والزمخشري في الكشّاف (637/2)، والرازي في مفاتيح الغيب (376/21)، وأبو حيان في البحر المحيط (86/7-87)، والألوسي في روح المعاني (114/8)، وصافي في الجدول في إعراب القرآن، (88/15).

قال أبو حيّان (ت745ه) في البحر (86/7-87): "واختلفوا في العامل في يوم. فقيل: العامل فيه ما دل عليه قوله متى هو. وقيل: فتستجيبون. وقيل: هو بدل من يوم يدعوكم؛ وهذه أقوال في غاية الضعف، ولولا أنهم ذكروها لضربت عن ذكرها صفحًا،....إلى أنْ قال: والأقرب من هذه الأقوال أن يكون منصوبًا على المفعول به باذكر مضمرة"، وقال الأَلوسي (ت1270ه) في روح المعاني (114/8) بعد ذكره لجملة من الأعاريب أيضًا: "وهي أقوال في غاية الضعف، وأقرب الأقوال وأقواها ما ذكرناه أولًا".

وبهذا يظهر اتفاق العمّاني والقسطلاّني على القول بتمام الوقف على قوله (تَفْضِيلًا) إن نُصبت (يَوْمَ نَدْعُوا) بإضمار فعل تقديره اذكروا أو احذروا، واختلافهما بنوع الوقف في حال نُصبت بغير المُضمر، وقولهما في هذا بعيد لما ذكرته سابقًا، وإنْ كان قول العمّاني أوجه من قول القسطلاّني إذا سلمنا نصبه بغير المُضمر.

المطلب السابع: تعقّب القسطلاّني على العمّاني في الوقف على (وَمِنْ بَعْدِ صَلاةِ الْعِشَاءِ) في قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنْكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلاةِ الْعِشَاءِ ثَلاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ) [النور:58].

قال العمّاني (456/2):" **(وَمِنْ بَعْدِ صَلاةِ الْعِشَاءِ)** كاف نصّ عليه أبو حاتم، وهي في قراءة من رفع (ثَلاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ) أحسن، والرفع على تقدير: هي ثلاث عورات. والنصب على أن يكون بدلًا من قوله (ثَلاثَ مَرَّاتٍ) عوراتٍ لكم".

تعقّب القسطلاّني (3084/7):" (صَلاةِ الْعِشَاءِ) ك، بتقدير: هي ثلاث عورات، أو مبتدأ خبره ما بعده، ن: على النصب بدلًا من (ثَلاثَ مَرَّاتٍ)، ولم يفرّق العمّاني بل قال: "إنّه على الرفع أحسن"، والأوجه ما ذكرته فافهم".

دراسة التعقّب:

اختلفت القراءة في قوله تعالى: (ثَلاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ) فقرأ أبو بكر وحمزة والكسائي وخلف (ثلاثَ عورات) بنصب الثاء، والباقون بالرّفع. (انظر: ابن الجزري، تحبير التيسير، (ص483)، والقاضي، البدور الزاهرة، (ص225).

قال الطبري (ت310ه) (213/19): "والصواب من القول في ذلك أنّهما قراءتان متقاربتا المعنى، وقد قرأ بكل واحدة منهما علماء من القراء، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب".

وقراءة الرفع محمولة على الرفع بالابتداء والخبر (لكم)، أو خبر مبتدأ محذوف: أي هذه الخصال ثلاث عورات، أو هي ثلاث عورات لكم. وأما قراءة النّصب فمحمولة على كون قوله تعالى: (ثَلاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ) بدل من قوله تعالى: (ثَلاثَ مَرَّاتٍ)، قال الفرّاء (ت207ه) في المعاني (260/2): "والرّفع في العربية أحبّ إليّ، وكذلك أقْرَأ. والكسائي يقرأ بالنصب؛ لأنه قد فسّرها في المرات وفيما بعدها فكَرِهت أن تُكَرّ ثالثة، واخترت الرفع لأن المعنى – والله أعلم- هذه الخصال وقت العورات ليس عليكم ولا عليهم جناح بعدهنّ، فمعها ضمير يرفع الثلاث. كأنك قلت: هذه ثلاث خصال..".

وبناء على هذا: كان الخلاف في الوقف على قوله تعالى: **(وَمِنْ بَعْدِ صَلاةِ الْعِشَاءِ)** على أقوال:

الأول: إنّ الوقف عليها كاف، سواء رُفعت (ثَلاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ) أو نُصبت، وهو قول العمّاني في المرشد (456/2)، والأنصاري في المقصد (ص61).

الثاني: إنّ الوقف عليها تام في حال الرّفع، قال النحّاس (ت338ه) في القطع (ص475): "هذا قول الأخفش والقتبي وأحمد ابن جعفر ومحمد بن

عيسى، قال أحمد بن جعفر: ومن قرأ {ثلاث عورات لكم} بالنصب فتمامه {ثلاث عورات لكم} "، وبه قال الدِّينَوَري كما نقلته الدكتورة لبنى العرفج في جمعها لآرائه (ص303).

الثالث: إنّ الوقف عليها كاف في حال رُفعت (ثَلاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ)، وناقص إذا نُصبت، وهو قول ابن الأنباري في الإيضاح (801/2-802)، والدّاني في المكتفى (ص145)، والسجاوندي في الوقف والابتداء (303)، وأبو شامة الدمشقي في إبراز المعاني (ص616)، والسّمين الحلبي في الدر المصون (439/8)، والقسطلاّني في اللطائف (3084/7)، والأَشْمُوني في منار الهدى (423/1) وغيرهم. وهذا التفريق في الوقف هو الراجح والله أعلم؛ لأنّه قول الأكثر، ولعدم اكتمال المعنى عند الوقف، ولأنّه لا يُفصل بين البَدل والمُبدل منه، ولا يُوقف على المتبوع دون تابعه، وفي هذا يقول الشاطبي (ت590هـ) في حرز المعاني (ص73):

وَثَانِيَ ثَلاَثَ ارْفَعْ سِوى صُحْبَةٍ وَقَفْ وَلاَ وَقِفَ قَبْلَ النَّصْبِ إِنْ قُلْتَ أُبْدِلاَ

وبهذا يظهر صحة تعقّب القسطلاّني على العمّاني.

المطلب الثامن: تعقّب القسطلاّني على العمّاني في الوقف على (كَرِيمٌ) في قوله تعالى: (مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ**)** [الحديد:11].

قال العمّاني (758/3):" (أَجْرٌ كَرِيمٌ) نص عليه بعضهم وهو غلط وليس بوقف؛ لأنّ قوله تعالى: (تَرَى الْمُؤْمِنِينَ) منصوب بقوله (فَيُضَاعِفَهُ لَهُ) ".

تعقّب القسطلاّني (3947/9):" (كَرِيمٌ) ن؛ لأنّ تاليه ظرف لقوله: (وَلَهُ)، أو (فَيُضَاعِفَهُ لَهُ)، ك: على تقدير: اذكر، كما قدّره البيضاوي وأبو حيان في (النهر)، وهو يؤيّد من أثبت الوقفية لـ(كَرِيمٌ)؛ خلافًا للعمّاني حيث نفاها".

دراسة التعقّب:

وافق القسطلاّني في ما ذهب إليه من جواز الوقف على قوله تعالى: (كَرِيمٌ) بعض العلماء كالسجاوندي في الوقف والابتداء (ص430)، والنيسابوري في غرائب القرآن (250/6)، والأَشْمُوني في منار الهدى (765/1) وغيرهم، واستدلوا لذلك بأنّ قوله تعالى: (يَوْمَ) منصوب على تقدير أنه مفعول «اذكر»، قال النيسابوري (ت850هـ) (250/6): "(كَرِيمٌ) ج لاحتمال تعلّق الظّرف بقوله وَلَهُ أَجْرٌ، أو بقوله بُشْراكُمُ أي: يقال لهم ذلك يومئذ، أو هو مفعول «اذكر»".

وخالفهم في هذا العمّاني حيث ذهب إلى القول بعدم جواز الوقف على قوله تعالى: (كَرِيمٌ)؛ بل وغلّط من قال بجوازه، واستدل لذلك بأنّ قوله تعالى: (تَرَى الْمُؤْمِنِينَ) منصوب بقوله (فَيُضَاعِفَهُ لَهُ)، قال النّحاس (ت338هـ) في القطع (716): "(وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ) ليس بتمام؛ لأنّ (يَوْمَ تَرَى) منصوب بما قبله".

والذي يظهر والله أعلم رجحان القول بالتفريق في نوع الوقف بحسب موقع (يَوْمَ) من الإعراب، فإن كان الظّرف متعلقًا بما قبله فيكون نوع الوقف ناقصًا وليس بتام، وإنْ كان الظّرف مفعولًا لفعل مُضمر تقديره «اذكر» فيكون نوع الوقف كافيًا أو جائزًا، قال الأَشْمُوني (ت1100هـ) في منار الهدى (765/1):" (كَرِيمٌ) كاف، إنْ جُعل العامل في يوم مضمرًا. وليس بوقف إنْ جُعل متصلًا بما قبله، أي: ولهم أجر كريم في ذلك اليوم"، ولا يمكن القول بعدم جواز الوقف لورود الوجهين في الإعراب عند عامّة المفسّرين واللغويين، قال الزمخشري (ت 538هـ) في الكشاف (475/4): "(يَوْمَ تَرَى) ظرف لقوله: (وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ). أو منصوب بإضمار «اذكر» تعظيمًا لذلك اليوم"، وقال البيضاوي (ت791هـ) في الأنوار (187/5):" (يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ) ظرف لقوله (وَلَهُ)، أو (فَيُضَاعِفَهُ)، أو مقدّر باذكر". وبهذا يظهر صحة تعقّب القسطلاّني على العمّاني.

المطلب التاسع: تعقّب القسطلاّني على العمّاني في الوقف على (مَوْلاهُ) في قوله تعالى: (إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ) [التحريم:4].

قال العمّاني (788/3):"ومن زعم أنّ الوقف عند قوله (هُوَ مَوْلاهُ) فقد أخطأ؛ لأنّ الابتداء بقوله (وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ) لا يفيد معنىً على الانفراد، وإنّما الفائدة في أنْ يَقْرنه بما قبله؛ لأنّه عَطْف عليه".

تعقّب القسطلاّني (4052/9-4053):"و(مَوْلاهُ) ك، أي: مظاهرُه، ومعُينه، والتالي مبتدأ، ولاحقه معطوفٌ عليه، والخبر (ظهير)، فيكون ابتداء الجملة بـ (وَجِبْرِيلُ)، وهو أمينُ وحي الله، واختتامه بـ (وَالْمَلائِكَةُ). فعلى هذا جبريل داخل في الظُّهَراء، لا في الولاية، ويختصُّ الرسول صلى الله عليه وسلم بأنّ الله هو مولاه، واكتنف صالح المؤمنين جبريلُ والملائكة تشريفًا لهم، واعتناءً بهم؛ إذ جعلهم بين الذين يُسبّحون الليل والنهار لا يفترون، قاله الإمام أبو حيان في «النّهر». وهو يؤيّد القائل بالوقف على (مَوْلاهُ) خلافًا للعمّاني حيث خطّأه، معللًا بأنّ الابتداء بـ(وَجِبْرِيلُ)وما بعده لا يفيد معنىً على الانفراد، وإنّما الفائدة في أن يَقْرنه بما قبله؛ لأنّه عَطْف عليه، فليُتَأمّل".

دراسة التعقّب:

اختلف أهل العلم في جواز الوقف على قوله تعالى: (مَوْلاهُ) على قولين:

الأول: إنّ الوقف عليها كاف، وهو عند يعقوب كما في القطع (ص748)، والقسطلاّني في اللطائف (4052/9)، قال الطبري (ت310هـ) (486/23):" وقوله: (فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ) يقول: فإنّ الله هو وليه وناصره، وصالح المؤمنين، وخيار المؤمنين أيضًا مولاه وناصره"، وتبع

الطبري في هذا عامّة المفسّرين.

الثاني: إنّ الوقف عليها تام، وهو عند نافع، قال الأَشْمُوني (ت1100ه) في منار الهدى (348/2): "وقال نافع: تام؛ لأنَّه انقضاء نعتهن، وما بعده مستأنف، يريد أنَّ مولى النبي صلى الله عليه وسلم هو الله تعالى، كقوله: «نعم المولى ونعم النصير»، ثم قال تعالى: (وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ)، على الابتداء، والخبر «ظهير» قاله أبو العلاء الهمداني".

الثالث: أنّه لا يوقف عليها، ويكون الوقف الكافي على قوله تعالى (وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ)، وهو قول أبي حاتم السجستاني وابن الأنباري في الإيضاح (941/2)، والعمّاني في المرشد (788/3)، والسجاوندي في الوقف والابتداء (ص446)، والأنصاري في المقصد (ص86)، والأَشْمُوني في منار الهدى (348/2) وغيرهم، وهو القول الأقرب للصواب والله أعلم؛ لأنّه قول الأكثر، قال الأَشْمُوني (ت1100ه) في منار الهدى (348/2):" والأكثر على أنَّ الوقف على (وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ)، ثم يبتدئ: (وَالْمَلَائِكَةُ)"، ولأنّ جَعْل الظهير للملائكة خاصة هو الأولى، قال الفراء (ت207ه) في المعاني (167/3): "ولو قال قائل: إنّ ظهيرًا لجبريل، ولصالح المؤمنين، والملائكة؛ كَانَ صوابًا، ولكنّه حسن أنْ يجعل الظّهير للملائكة خاصة، لقوله: (وَالْمَلَائِكَةُ) بعد نصرة هَؤُلَاءِ ظهير".

وبهذا يظهر عدم صحة تعقّب القسطلاّني للعمّاني في هذه المسألة.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على المبعوث بالرّحَمات، فبعد هذا المشوار البحثي الماتع، والنظر الشيّق في هذين السِّفْرَين، أُجْمِل أهم النتائج والتوصيات:

1- أبان البحث عن القيمة العلمية للإمامين العمّاني والقسطلاّني، فالمتأمل لسيرتهما، والقارئ لمؤلَّفَيْهما؛ يُدرك أهميتهما، وعُمقهما العِلْمي، ومَعرفتهما الواسعة، وكونهما مرجعين رئيسين في علوم القرآن بشكل عام، وفي علم الوقف والابتداء بشكل خاص.

2- أظهر البحث عناية العلماء بالتعقّبات والاستدراكات على من سبقهم، وحرصهم على مناقشة المسائل وتعليلها.

3- دراسة تعقّبات الأئمة بعضهم على بعضهم توسّع المدارك، وتثري الباحث، وتساعده على تصور المسائل الخلافية، وتُضيف له ملكة الفكر وإعمال النّظر في أقوال الأئمة.

4- كشف هذا البحث عن مكانة كتاب "المُرشد في الوقف والابتداء للعمّاني" في الأوساط العلمية؛ وذلك من خلال حرص العُلماء على مناقشة مسائله، والتعقّب والاستدراك عليها.

5- حَرِص الإمام القسطلاّني على الأدب في النّقد، وتنوعت صيغ التعقب في كتابه، فتارة تكون صريحة وواضحة في التعقب، وتارة تكون غير صريحة وغير مباشرة.

6- تنوّع أسلوب الإمام القسطلاّني في تعقّبه على الإمام العمّاني، واستخدم عددًا من العبارات كـ(وهو عند العمّاني)، (وهو استدراك يَرُد على العمّاني)، (مدّعيًا عدم الخلاف)، (لكن قال العمّاني..)، (ولم يفرّق العمّاني)، (خلافًا للعَمّاني).

7- اتضح من منهج الإمام القسطلاني في تعقّبه على من سبقه ما يأتي:

- ردّه لقول من سبقه من الأئمة القراء والمفسّرين، وهو الشائع في كتابه، والغالب أنه لا يبين تعليل هذا التعقّب.
- في الغالب أنه يكتفي بنقل تعقّب أحد الأئمة على القول المتعقّب عليه، ويُفهم منه أنه يوافقه في تعقّبه.
- في بعض الأحيان ينقل تعقّبًا على مسألة من المسائل، ولا يصّرح بمن قال بهذا التعقّب.
- أحيانًا يوافق القول المتعقّب عليه في جزئية ويخالفه في جزئية أخرى.
- في بعض الأحيان ينقل تعقبات الأئمة على بعض الأقوال مختصرة، وينص على أنه اختصرها.
- يذكر ما يقوي أحد الأقوال في المسألة، ويرجّح هذا القول بما يُشعر رده للقول الآخر.

8- تعقّب الإمام القسطلاّني على الإمام العمّاني في تسعة مسائل في الوقف والابتداء؛ وجانب الصواب في أربعة منها.

9- حَرِص الإمام القسطلاّني على أقوال الإمام البيضاوي في تفسيره، والإمام أبي حيان في النهر الماد، واتكأ عليهما كثيرًا عند مناقشته للمسائل، والترجيح بين الأقوال.

10- تبين لي من خلال البحث الحاجة الماسّة لإعادة تحقيق كتاب المُرشد للإمام العمّاني، فقد وقفت على جملة من الأخطاء الطباعية والعلمية في تحقيق الباحثيْن الكريميْن الدكتور/ محمد الأزوري، والدكتورة/ هند العبدلي.

11- وختامًا، فأحمد الله على نعمه العظيمة، وآلائه الجسيمة، وأسأله سبحانه جل في علاه العفو والمغفرة على ما كان من خطأ أو نسيان، وأسأله من واسع فضله وبركته، وأصلى وأسلم وأبارك على خاتم رسله وآله وصحبه.

المراجع

أبو حيان، م. (1420هـ). *البحر المحيط*. بيروت: دار الفكر.

الأخفش، س. (1411هـ). *معاني القرآن*. القاهرة: مكتبة الخانجي.

الأَشْمُوني، أ. (1403هـ). *منار الهدى في بيان الوقف والابتدا*. دمشق: دار المصحف.

الألوسي، م. (1415هـ). *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني*. بيروت: دار الكتب العلمية.

الأنصاري، ز. (1405هـ). *المقصد لتلخيص ما في المُرشد في الوقف والابتداء*. (ط2). دمشق: دار المصحف.

ابن الأنباري، م. (1390هـ). *إيضاح الوقف والابتداء*. دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.

ابن الجزري، م. (1421هـ). *تحبير التيسير في القراءات العشر*. عمّان: دار الفرقان.

ابن الجزري، م. (1405هـ). *التمهيد في علم التجويد*. الرياض: مكتبة المعارف.

البيضاوي، س. (1418هـ). *أنوار التنزيل وأسرار التأويل*. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

جزار، ف. (1413هـ). *مداخل المؤلفين والأعلام العرب*. الرياض: مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية.

الحصري، م. (1423هـ). *معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء*. القاهرة: مكتبة السنة.

الداني، ع. (1422هـ). *المكتفى في الوقف والابتدا*. دار عمار.

الدّمياطي، أ. (1427هـ). *إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر*. (ط3). لبنان: دار الكتب العلمية.

الدوسري، إ. (1425هـ). *معجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات*. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

الرازي، م. (1420هـ). *مفاتيح الغيب*. (ط3). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الرويثي، أ. (2019م). *تعقّبات صاحب الإتحاف على لطائف الإشارات*. بريطانيا: مجلة الحكمة.

الزجاج، إ. (1404هـ). *إعراب القرآن*. دار الكتب الإسلامية.

الزمخشري، م. (1430هـ). *الكشاف*. (ط3). دار المعرفة.

السجاوندي، م. (1415هـ). *علل الوقوف*. الرياض، مكتبة الرشد.

السّخاوي، ع. (1418هـ). *جمال القرّاء وكمال الإقراء*. بيروت: دار المأمون للتراث.

سعيد، س. (1441هـ). *اختيارات الإمام القسطلاّني في كتابه (لطائف الإشارات وفنون القراءات)*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

السندي، ع. (1434هـ). *المنتقى من مسائل الوقف والابتداء*. المدينة المنورة: دار ابن الجزري.

الشاطبي، ق. (1426هـ). *حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع*. (ط4). مكتبة دار الهدى.

صافي، م. (1418هـ). *الجدول في إعراب القرآن الكريم*. (ط4). دمشق: مؤسسة الإيمان.

الطبري، م. (1420هـ). *جامع البيان في تأويل القرآن*. مؤسسة الرسالة.

العرفج، ل. (1439هـ). آراء أحمد بن جعفر الدينوري وأقواله في الوقف والابتداء. *مجلة تبيان للدراسات القرآنية*، 30.

العمّاني، ح. (1427هـ). *الكتاب الأوسط*. دمشق: دار الفكر.

العمّاني، ح. (1423هـ). *المُرشد في الوقوف والابتداء على مذاهب القراء السبعة*. رسالة ماجستير غير منشورة، مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

العيدروس، ع. (1405هـ). *النور السافر عن أخبار القرن العاشر*. بيروت: دار الكتب العلمية.

الغزي، ن. (1418هـ). *الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة*. بيروت: دار الكتب العلمية.

الفراء، ي. (1403هـ). *معاني القرآن*. (ط3). بيروت: دار عالم الكتب.

القاسمي، م. (1418هـ). *محاسن التأويل*. بيروت: دار الكتب العلمية.

قدوري، غ. (1429هـ). *علم التجويد*. جدة: مجلة معهد الإمام الشاطبي.

القسطلاّني، أ. (1434هـ). *لطائف الإشارات لفنون القراءات*. المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

القيسي، م. (1404هـ). *شرح كلا وبل ونعم*. دمشق: دار المأمون للتراث.

النحّاس، أ. (1421هـ). *إعراب القرآن*. بيروت: دار الكتب العلمية.

الهنائي، ع. (2018م). *جهود العُمانيين في علم الوقف والابتداء*. في *المؤتمر الدولي الأول: العلوم الشرعية تحديات الواقع وآفاق المستقبل*، كلية العلوم الشرعية، سلطنة عُمان.

النحّاس، أ. (1413هـ). *القطع والائتناف*. السعودية: دار عالم الكتب.

النيسابوري، ح. (1416هـ). *غرائب القرآن ورغائب الفرقان*. بيروت: دار الكتب العلمية.

الهُذلي، ي. (1428هـ). *الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها*. مؤسسة سما للتوزيع والنشر.

السجاوندي، م. (1422هـ). *كتاب الوقف والابتداء*. عمّان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

References

Abu Hayyan, M. (1420 AH). *Albahir almuheet*. Beirut: Dar Al-Fikr.

Al-Akhsh, S. (1411 AH). *The meanings of the Qur'an*. Cairo: Al-Khanji Library.

Al-Ashmouni, A. (1403 AH). *Manar alhuda*. Damascus: House of the Qur'an.

Al-Alousi, M. (1415 AH). *Ruuh alma'ani*. Beirut: House of Scientific Books.

Al-Ansari, Z. (1405 AH) .*Almaqsad*. (2nd Ed.). Damascus: House of the Qur'an.

Ibn al-Anbari, M. (1390 AH). *Edaah alwaqf wa alibtidaa'*. Damascus: Publications of the Academy of the Arabic Language.

Ibn Al-Jazari, M. (1421 AH). *Tahbeer altayseer fi alqiraat al'ashi*r. Amman: Dar Al-Furqan.

Ibn Al-Jazari, M. (1405 AH). *Introduction to the science of tajweed*. Riyadh: Knowledge Library.

Al-Baydawi, S. (1418 AH). *Anwaar altanzeel wa asraar alta'weel*. Beirut: Arab Heritage Revival House.

Al-Jazzar, F. (1413 AH). *Madakhil almu'alifeen wa ala'laam al'arab*. Riyadh: King Fahd National Library Publications.

Al-Husari, M. (1423 AH). *Ma'alim alihtidaa' ila ma'rifat alwuquuf wa alibtidaa'*. Cairo: Library of the Year.

Al-Dani, A. (1422 AH). *Almuktafi fi alwaqif wa alibtidaa*. Ammar House

Al-Damiati, A. (1427 AH). *Ithaf fudalaa albashar fi alqiraat alarba'ah 'ashar*. (3rd Ed.). Lebanon: Scientific Books House.

Al-Dossary, E. (1425 AH). *Mu'jam almustalaht fi 'ilmay altajweed wa alqiraat*. Riyadh: Imam Muhammad bin Saud Islamic University.

Al-Razi, M. (1420 AH). *Mafateeh alghayb*. (3rd Ed.). Beirut: Arab Heritage Revival House.

Al-Ruwaithi, A. (2019 AD). *Ta'aqubat sahib alithaaaf 'ala lata'ef alisharat*. Britain: Wisdom Journal.

Al-Zajaaj, I. (1404 AH). *I'raab alquraan*. Islamic Book House.

Al-Zamakhshari, M. (1430 AH). *Alkashaf*. (3rd Ed.). Knowledge House.

Al-Sajawandi, M. (1415 AH). *'ilal alwuquuf*. Riyadh, Al-Rushd Library.

Al-Sakhawi, A. (1418 AH). *Jamal alquraa wa kamaal aliqraa*. Beirut: Al-Mamoun Heritage House.

Said, S. (1441 AH). *Imam al-Qastalani's choices in his book (Latif al-Salajat and Funun al-Qira'at)*. Unpublished Master's Thesis, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, Riyadh.

Al-Sindi, A. (1434 AH). *Almuntaqa fi masa'el alwaqif wa alibtidaa*. Medina: Ibn Al-Jazari House.

Al-Shatby, S. (1426 AH). *Hirz alamani wa wajih altahani fi alqiraat alsabi'*. (4th Ed.). Dar Al Huda Library.

Safi, M. (1418 AH). *Aljadwal in the parsing of the Noble Qur'an*. (4th Ed.). Damascus: Al-Iman Foundation.

Tabari, M. (1420 AH). *Jami' albayan for the interpretation of the Qur'an*. Message Foundation.

Al-Arfaj, L. (1439 AH). Views of Ahmed bin Jaafar al-Dinori and his sayings in the endowment and initiation. *Tebyan Journal of Quranic Studies*, 30.

Al-Amani, H. (1427 AH). *Alkitaab alawsat*. Damascus: Dar Al-Fikr.

Al-Amani, H. (1423 AH). *A guide for wuquuf wa ibtidaa 'ala madhahib alquraa alsab'ah*. Unpublished Master's Thesis, Makkah Al-Mukarramah: Umm Al-Qura University.

Al-Aidarous, A. (1405 AH). *Alnuur alsafir 'an akhbaar alqarn al'ashir*. Beirut: House of Scientific Books.

Al-Ghazzi, N. (1418 AH). *Alkawakib alsa'erah bi a'yaan almu'ah al'ashirah*. Beirut: House of Scientific Books.

Fira, J. (1403 AH). *The meanings of the Qur'an*. (i 3). Beirut: Dar Alam Al-Kutub.

Al Qasimi, M. (1418 AH). *The best of interpretation*. Beirut: House of Scientific Books.

Kaddouri, G. (1429 AH). *The science of recitation*. Jeddah: Journal of the Imam Shatby Institute.

Al-Qastalani, A. (1434 AH). *Lata'ef alisharat lifunuun alqiraat*. Medina: King Fahd Complex for the Printing of the Noble Qur'an.

Al-Qaisi, M. (1404 AH). *Sharih kala wa ball wa na'am*. Damascus: Al-Mamoun Heritage House.

Al-Nahhas, A. (1421 AH). *I'raab alquraan*. Beirut: House of Scientific Books.

Al Hinai, A. (2018 AD). The efforts of the Omanis in the science of endowment and initiation. In *First International Conference: Sharia Sciences: Challenges of Reality and Future Prospects*. Oman: College of Sharia Sciences.

Al-Nahhas, A. (1413 AH). *Alqati' wa alitelaaf*. Saudi Arabia: The World of Books House.

Al-Nisaburi, H. (1416 AH). *Ghara'eb alquraan wa ragha'eb alfurqaan*. Beirut: House of Scientific Books.

Al-Hudhali, Y. (1428 AH). *Alkamil fi alquraat wa alarba'een alza'edah*. Sama Foundation for Distribution and Publishing.

Al-Sajawandi, M. (1422 AH). *Kitab alwaqif wa alibtidaa*. Amman: Manahij House for Publishing and Distribution.